البترول في الدول الإفريقية: بين فرصة التنمية و نقمة التبعية و التخلف

Petroleum in Africa: Between Opportunities of Development and Curse for the African Countries

تاريخ الإرسال: 2020/08/13	تاريخ القبول: 2021/01/28	تاريخ النشر: 2021/01/31

***ط.د. العرباوي عادل**
جامعة الجزائر 3
Adoula01@gmail.com

ملخص :

سنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح إن كان البترول في إفريقيا فرصة للتنمية أو نقمة تجبر دولها على البقاء في حلقة مفرغة من التبعية و التخلف، حيث سنقوم أولا باستعراض دور البترول في تحقيق التنمية الاقتصادية إفريقيا من خلال توضيح و إبراز أهمية البترول في تحقيق الوثبة و الانطلاقة التنموية لدول القارة . نقوم بعد ذلك بتحليل أهم الأسباب التي تجعل من البترول الإفريقي نقمة و حافز للتخلف و التبعية و هذا بتبيان مجموعة من العوامل الدافعة إلى تحوّل البترول لعامل معرقل للتنمية و مزعزع للاستقرار في الدول الإفريقية، كغياب الحكم الراشد و سوء التسيير، بالإضافة إلى إشكالية توزيع و إعادة توزيع العائدات البترولية، و احتكارها من قبل أقلية. في الختام تمّ التطرق إلى أهمالحلول و الطرق لدرء لعنة البترول الإفريقي، باعتماد توزيع أكثر عدالة للدخل القومي لتفادي تفكك للدولة، و المحافظة على الاستقرار المساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الريع النفطي؛ النمو الاقتصادي؛ الدول الإفريقية؛ التخلف؛ التبعية.

***المؤلف المرسل : العرباوي عادل**

Abstract:

In this study, we will try to determine whether petroleum in Africa is an opportunity for development or a curse that forces its countries to enter into a vicious cycle of dependency and underdevelopment on the African continent. First, we analyze the most important reasons why the African petroleum has become a curse and a catalyst for underdevelopment and dependency, which results in a set of factors leading to the transformation of petroleum into elements of destabilization of African countries that are led by the distribution of petroleum revenues and their monopoly by a minority. In conclusion, the most important solutions to prevent the curse of African petroleum must be adopted using a more equitable distribution of national income, in order to avoid the disintegration of the State, and maintain propitious stability to economic development.

Keywords: *Petroleum rent; Economic growth; underdevelopment; African countries; dependency.*

مقدمة:

إن تحليل العلاقة الموجودة بين الموارد النفطية و النمو الاقتصادي عملية معقدة، تعطي في كثير من الأحيان نتائج متضاربة ، بحيث هناك من يرى أنّ وفرة هذه الموارد سيحفز النموّ الاقتصادي بسبب الموارد المالية الضخمة التي ستوفرها، بينما أخرون من يرون أنّ البلدان النفطية تتميز بصفة عامة بضعف نموّها مقارنة بالدول الغير النفطية، ويفسّرون ذلك بضعف كفاءة استغلال الموارد، و كذا ضعف القطاع الإنتاجي ككل، و انتشار الفساد في هذه الدول، بحيث يعيش أكثر من نصف فقراء سكان القارة السمراء في الدول الغنية بالموارد الطاقوية، و هذه المفارقة الغريبة تسمى "لعنة البترول"، تتمتع الدول الإفريقية بإمكانيات كبيرة من ناحية الموارد الطبيعية، خاصة الطاقوية منها، و لكن في نفس الوقت تعاني الدول الإفريقية من عدة تحديات وتهديدات تجعل منها دول غنية طاقويا، و فقيرة اقتصاديا .

و على هذا النحو أضحى البحث والتعمق في هذه الإشكالية و محاولة فهم أسباب ذلك، مع إيجاد السبل و الحلول لتجاوز هذه النقمة و تحويلها إلى فرصة للتنمية أمر مهم للغاية، و هذا انطلاقا من طرح الإشكال التالي:

-إلى أي مدى أثر البترول على التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية، هل هو نعمة أو نقمة على الدول المنتجة له ؟

الإجابة على التساؤل المطروح تكون من خلال محاولة تحليل كل مشكلة على حدى ،وربطها بالواقع الاقتصادي في إفريقيا، عبر ثلاث محاور رئيسية وهي:

- أهمية ودور البترول في تحقيق التنمية الاقتصادية إفريقيا .
- أسباب تجعل من البترول الإفريقي نقمة و حافز للتخلف و التبعية.
- كيفية درء لعنة النفط الإفريقي، حلول و أفاق.

أولا: أهمية ودور البترول في تحقيق التنمية الاقتصادية إفريقيا.

شهدت العديد من الدول الإفريقية النفطية نموا اقتصاديا كبيرا مع بداية القرن 21، وهذا تزامنا مع الارتفاع المهم في أسعار البترول، بحيث وصلت نسبة النمو في أنغولا مثلا إلى أكثر من 22٪ سنة 2007.

تعتبر الصدمة البترولية الثالثة التي وقعت ما بين 2003-2008 سببا مباشرا في هذا النمو الاقتصادي، فلقد وصلت أسعار النفط إلى سعر قياسي قدر ب 148 دولار للبرميل في جويلية 2008 .[1]

تمثل صادرات البترول أكثر من 80 ٪ من مداخيل دول إفريقية كأنغولا، و نيجيريا، و الغابون. هذه المداخيل من شأنها نظريا السماح لهذه الدول بتمويل مسار التنمية الاقتصادية، و ما يدعم هذا، زيادة الإنتاج الكبير في هذه الدول ، و كذا تزايد الطلب العالمي للطاقة ، في هذا السياق يعد اكتشاف حقول جديدة للبترول مؤشر إيجابي، بالتوازي مع زيادة الطلب عالميا على الذهب الأسود عامل منتج لزيادة المداخيل سنويا (رغم التراجع المؤقت الذي حدث ما بين 2008 – 2017، إلاّ أنه قد عادت أسعار النفط في الارتفاع تدريجيا في 2018 . فقد تجاوزت عتبة 70 دولار في أفريل 2018.)

من هنا يجب إبراز أهمية و دور البترول في تحقيق الوثبة و الانطلاقة التنموية، وهذا من خلال توضيح عدّة أبعاد و أليات :

1- إنشاء ووضع البنى التحتية لاقتصاد الدولة

في البداية، تُمكن عائدات النفط، خاصة في الدول الإفريقية الفقيرة، حديثة العهد مع الاكتشافات النفطية مثل غانا، التشاد، ساوتومي و برنسيب، من إنشاء ووضع

البنى التحتية لاقتصاد الدولة، نتحدث هنا عن المواصلات كالطرق ، و السكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، و كذا المستشفيات، و المراكز الحضارية مع وجود الخدمات، والبنوك...

2- البترول مورد متعدد الاستخدامات :محرك جميع القطاعات الإنتاجية

بعد ذلك يجب التأكيد على استغلال هذه الموارد في تطوير البلاد، و تنويع الاقتصاد، بحيث يُصبح النفط ليس موردا يُباع، بل مورد يُستغل في التنمية الاقتصادية، فالبترول هو منتوج متعدد الاستخدامات، على سبيل المثال عند خروج برميل واحد من البترول(الذي يعادل 159 لتر) من مصفاة تكرير البترول بالولايات المتحدة الأمريكية نحصل على مجموعة من المواد منها :

- 73لتر من الوقود للسيارات،

- 3 لترات من الزيت الوقود لإنتاج الطاقة الحرارية في المنزل،

- 15 لتر من الكيروسين كوقود للطائرات،

- 9 لترات من زيت الوقود الثقيل المستخدم في الشحن البحري، و في محطات الطاقة الحرارية و المصانع،

7 لترات من غازات أخرى كالإيثان، البروبان و البوتان،

5 لترات كقاعدة للبتروكيمياويات و غيرها من الشموع و الدهون . [2]

يمكننا استخلاص من هنا أن النفط يستخدم في عدة قطاعات اقتصادية، كالقطاع الصناعي وهذا في مصانع الإسمنت، الورق، الزجاج، المطاط، الأدوية، و القطاع الزراعي: من خلال أساسا مبيدات الحشرات.

فهو محرك جميع القطاعات الإنتاجية الأخرى، أي القاعدة الاقتصادية الأولى لبناء الاقتصاد وتطويره شريطة أن يستخدم بطريقة مثلى.

3- القطاع النفطي و الموازنة المالية

بالإضافة إلى كل هذا يوازن القطاع النفطي بين الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، هذا ما يسمح بتحقيق استقرار مادي و مالي، ومنه يمكن شراء مختلف المعدات و الآلات لتوسيع و تطوير الاقتصاد، و بالتالي تحقيق التنمية .

4- المساهمة و ترقية القطاع الاجتماعي و التنمية البشرية

في الأخير، يقوم النفط بالمساهمة في القطاع الاجتماعي و التنمية البشرية من خلال وسيلتين أساسيتين :

- المشاركة في بناء سكنات، و مؤسسات إدارية، وكذا مدارس، فأموال قطاع النفط تؤدي إلى تحضّر و تمدّن و تركّز السكان في مدن جديدة .

- أما في قطاع التنمية البشرية و الاجتماعية، فالبترول يُتيح بطريقة مباشرة تكوين إطارات أفراد، أي موارد بشرية تدفع بالتنمية الاقتصادية ، وبطريقة غير مباشرة يُحسن من التشغيل و يقضي أو يقلل من البطالة.

ثانيا : أسباب تجعل من البترول الإفريقي نقمة و حافز للتخلف و التبعية.

1- غياب الحكم الراشد و سوء التسيير

يعتبر هذا المشكل بعيدا عن الأبعاد الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي، و إنمّا تخص الجانب الهيكلي السياسي، فغياب المؤسسات الحكومية في البلدان النفطية الإفريقية، يعطي لحكومة دولها الحق إلى اللامسؤولية في تسيير الميزانية المالية ،و كذا استخدام المحسوبية، و تأجيل مستمر للإصلاحات الهيكلية، ففي نظر ساسة هذه الدول، مادام النفط يُدَخل أموال في الخزينة ،فلا داعي لتنويع الاقتصاد.

استطاع حكام الدول النفطية الإفريقية من هنا تحويل نعمة الذهب الأسود إلى حاجز ضد إقلاع اقتصاديات هذه الدول.

اعتمدت أغلب الدول النفطية في إفريقيا، سياسات إصلاحية خاطئة متجهة في البداية نحو الصناعات المصنعة أو الصناعات الثقيلة، التي تكلف أمولا كبيرة، وتكنولوجيا

عالية عادة ما تكون غائبة عند الدول الإفريقية . فلجأت إلى استيرادها بأموال طائلة، ما يجعل هذه الصناعات مكلفة جدا.

بالتالي عند ارتفاع اسعار البترول في الأسواق العالمية، يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة في الدول النفطية الإفريقية، بينما عند انخفاض الأسعار، تحدث هناك أزمات اقتصادية في تلك الدول، مع سياسات ارشاد النفقات و التقشف . مما يجعل تلك الدول تعود إلى نقطة الصفر في التنمية الاقتصادية.

تقوم العائدات الناتجة عن النفط بتضخيم مداخيل الدولة، و تجعلها تابعة وخاضعة لأسعار سوق النفط، بالتالي تُصبح غير مستقرة، مما يجعل الاقتصاد ككل غير مستقر.

إنّ غياب الحكم الراشد، و انتشار الفساد، و كذا غياب استراتيجية تسيير في أعلى هرم السلطة في هذه الدول يجعل من البترول نقمة و حافز يُبقي الدول الإفريقية النفطية في دائرة التخلف و التبعية.

في نفس السياق، الصراع من أجل السيطرة على الريع النفطي في الدول الإفريقية، يؤجج و يدعم الفوضى، وعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي، مما يؤدي إلى نشوب حروب أهلية طويلة كما هو الحال في نيجيريا و أنغولا .[3]

2- المرض الهولندي أو هيمنة البترول على الحياة الاقتصادية

يعرف في علم الاقتصاد، بأنه العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية أو الزراعية. مما يجعل تصدير موارد أخرى مع البترول صعب، بحيث وجود الثروات الريعية الطائلة لا تؤدي فقط إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن العمل والإنتاج، بل إنها تؤدي كذلك إلى توليد اتجاهات، أو بالأدق بيئة،و مناخ سياسي تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية حيث يتم الزواج غير الشرعي كما قد نسميه، بين الثروة والسلطة[4].

تعتمد الصناعة الاستخراجية النفطية، توظيف عدد قليل من العمال بالمقارنة مع أهميتها في الدخل العام للدولة، من هنا ترتفع رواتب و منح العمال و الموظفين في القطاعات الأخرى بدون إنتاج فعلي أو إضافة للاقتصاد، مما يجعل اقتصاديات الدول الإفريقية تقع في ركود .

تؤدي الصادرات النفطية في نفس الوقت، إلى تقييم مرتفع و خاطئ للعملة الوطنية، نتيجة لكل هذا هيكل الاقتصاد يوّجه لصالح القطاع النفطي مع إهمال القطاعات الأخرى.

يصطدم تنوع الصادرات هنا بحاجز العملة المرتفعة، فتصبح التنمية الاقتصادية ترتفع بارتفاع مداخيل قطاع واحد ألاّ و هو النفط، و تنخفض بانخفاض ذلك القطاع، وهنا تدخل الدولة في دوامة من الأزمات و المشاكل و الديون .

3- لعنة البترول اجتماعيا

يتعلق الأمر هنا بإشكالية توزيع و إعادة توزيع العائدات البترولية، و احتكارها من قبل أقلية، فهنا تظهر عدم المساوة و العدالة، و ينفجر المجتمع .

إنْ كان الأمر يتعلق بمجتمعات قليلة في عدد السكان، فهنا يتم توزيع الريع بسخاء من أجل شراء السلم الاجتماعي، يكون هذا في أغلب الأحيان عن طريق إنشاء وظيف عمومي ضخم، و توظيف الجميع فيه مع أجور مضخمة . و عند حدوث أول أزمة أو انهيار في الأسعار يتأثر التوظيف و الرواتب في قطاع الوظيف العمومي، و ان كان دعم على أسعار المنتجات يتم نزعه بصفة مفاجئة مما يخلق احتجاجات داخل المجتمع، و ما يجعل الدولة تعيش في حالة عدم استقرار، ما يجعل الاقتصاد يعود مرة أخرى إلى التخلف .

ثالثا : كيفية درء لعنة النفط الإفريقي حلول و أفاق

1- تغيير في منطق التسيير: من الاستلاء إلى توزيع الريع البترولي.

إنّ اختلاف و تنوّع الرهانات التي تؤطر و تشكل المجالات السياسية و الاجتماعية، جعل الدول الإفريقية النفطية تُعيد النظر و التفكير في طريقة توزيع المداخيل الوطنية .

يعتبر توزيع الدخل القومي عامل تفكك للدولة، من هنا يُصبح التفكير في توزيع مختلف لهذا الدخل وسيلة مهمة لإعادة إدماج و توحيد الدولة في إفريقيا عموما و خليج غينيا خصوصا.[5]

بدأت هذه العملية في عدد من دول خليج غينيا، حيث تمّ وضع استراتيجية للتسيير متكاملة و متناسقة بين الدولة، المجتمع المدني، و السكان المحليين الأصليين وهذا لتسيير الموارد و الثروات الوطنية .

أ / : تأثير الإصلاحات في المجال الأمني على حوكمة دول المنطقة.

يتميز دور قوات الأمن في الدول الإفريقية بالدور السلبي و المخيب لأمال شعوب المنطقة، مما أستوجب القيام بعدة إصلاحات. لقد تغيرت ، و تطوّرت الرهانات، في حقيقة الأمر، على الدوّل اليوم الاعتماد على قوات مكوّنة و مُدرّبة بصفة جيّدة للتصدي للصراعات و المخاطر من حروب داخلية كانت أو خارجية .

تُتيح أول هذه الإصلاحات الاستجابة للمخاطر الأمنية الداخلية، بعد ذلك يجب أن يكون لديها قوات دفاع أمنية قادرة على التكيف مع الأزمات الإقليمية .[6]

يضاف إلى كل هذا وجود أجهزة إقليمية لتسيير الأزمات ديبلوماسيا و عسكريا، فالجيش و القوات الأمنية هم جزء من المجتمع و العكس صحيح .[7]

باختصار يجب جعل الجيوش أكثر فعالية، لهذا السبب بالتحديد أغلب الدول البترولية في إفريقيا تحتاج للرفع من الإنفاق في هذا المجال.[8]

تسعى الدول من خلال زيادة النفقات لجعل جيوشها مُحترفة، ولكن طبعا رفع هذه النفقات لا يضمن فعالية الجيش أو الشرطة. ففي دراسة أُعدت حول جدوى النفقات العسكرية لأكثر من سبعة وثلاثون دولة إفريقية، من بينها دول خليج غينيا، كانت النتائج تشير إلى عدم فعالية و جدوى النفقات العسكرية نظرا لتخصيص ضعيف للموارد في مجال النفقات العمومية.[9]

تمثل المؤشرات الاجتماعية في الدولة التي تخصص أموال و ميزانية كبيرة لتحقيق الأمن عادة علامات إيجابية، و لكن في الدول الإفريقية يحدث العكس.

فعند مقارنة المؤشرات الاجتماعية لدول إفريقية ذات مستويات دخل مختلفة، نلاحظ أن النفقات العامة المرتفعة في بعض دول خليج غينيا لم تحقق الرفاه الاجتماعي .

ينتج لنا من هنا أن زيادة النفقات العمومية في قطاع الدفاع ليست بالضرورة الوسيلة الفعالة للرفع من المخرجات الاقتصادية و الاجتماعية.[10]

بدل من ذلك، أصبحت العديد من الدول عسكرية، فلقد أنشأت إمارات تعتمد أساسا على قوة السلاح، و لعبة النفوذ ما بين القوى القاهرة أو الحامية، و عليه يكون الطابع السياسي المهيمن هو عدم الاستقرار و الفوضى .

يصبح أي تغيير في ميزان القوى أو مساس بمصالح مجموعات مسلحة معينة، عامل يؤدي إلى تفجير تلقائي لانتفاضة ،أو ثورة ، أو تمرد .[11] بالتالي يتحول رهان الإصلاحات الأمنية إلى إصلاحات سياسية، فالدول تقوم بإصلاحات موّجهة في البداية لتقوية خضوع و امتثال الجيش للسلطات السياسية المدنية، و لتحديث قطاع الأمن، مثال على ذلك ما قامت به دولة البنين، الذي أنتج إصلاحات مرتكزة حول إعادة بناء قطاع الدفاع و الأمن.وهذا من انطبق على كوت ديفوار و التوغو، فهذا الاستقرار من شأنه المساعدة على تحقيق تنمية اقتصادية في جوّ من السلم و الهدوء.

ب / : اشكالية الحَوْكمة البترولية في إفريقيا: إطار للتحول الى دولة ناشئة.

يمكن التحول إلى تسيير أفضل للريع البترولي من خلال عامِلَيْ :التنمية و الأمن، بحيث يجب الإنتقال من منطق الإنتاج إلى منطق التوزيع العادل، أي المرور من وضعية غير متوازنة و غير شفافة، ترتكز على عنصرين فاعلين فقط، و هما الدولة و الشركات البترولية الأجنبية، هذه الوضعية منفصلة عن الشعب وتُبعِد أكثر الدولة من مواطنيها، إلى وضعية أخرى تكون الشركات المتعدة الجنسيات أقل هيمنة من خلال وجود منافسة وعقود الإنتاج و التنقيب متوازنة، بالإضافة إلى مشاركة فعالة للمجتمع المدني.

يرى في هذا السياق" نقودي إيتاينسلاس NGODI ETANISLAS " أن الفوضى السياسية تجد أُسسها في المافيا السياسية، فثقافة العنف و انعدام الأمن الاقتصادي و الاجتماعي كلها ظروف تساعد في تعزيز و المحافظة على السلطة. فهنا تَخلف الدول المنتجة للبترول في خليج غينيا ليس مَرده نُقص الموارد الطبيعية، بل يرجع أساسا للتسيير السيء للريع البترولي، فالعديد من هذه الدول لا تحتوي على مؤسسات سياسية قادرة على مقاومة الأنظمة الاستبدادية، و كذا عدم فعالية الخدمات العامة، و استبعاد المجتمع المدني عن الحياة السياسية و القرارات الحاسمة[12].

يبقى من المهم إضافة أدوات و أليات جديدة من قبل الدولة للوصول إلى الحكم الراشد، فالقرار يجب أن لا يكون محصورا في شخص واحد أو مجموعة واحدة ولكن من الضروري وجود مفاوضات مستمرة مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين، أي إدماج المجتمع المدني و القطاع الخاص في عملية إنتاج و استخراج، ثم تسيير البترول .[13]

تمّ القيام في هذا المجال بعدّة مبادرات من أجل مساعدة دول القارة الافريقية على إدراج أدوات ووسائل الحكم الراشد في إدارة عائدات البترول[14].

تُشير مختلف الدراسات و التقديرات على أنّ دول الدول الإفريقية النفطية مُجبرة على حتمية تغيير الاستراتيجيات في تسيير و إدارة مواردها، وقد بدأت فعلا في اتخاذ عدة إجراءات و تدابير في هذا الاتجاه. يمكننا تقسيمها إلى أربعة حالات أساسية :

نجد في الحالة الأولى،الدول التي قامت بإصلاح طريقة تسييرها للفائض البترولي مثل الكونغو الديمقراطية و نيجيريا، هذه الأخيرة قامت بصرف و صبّ الفائض من العائدات البترولية في البنوك المركزية.

لدينا في الحالة الثانية، الدول التي تحاول إقحام الشفافية في التسيير اليومي للمداخيل النفطية وهذا بدعم ومساهمة و توجيه من قبل البنك العالمي. و في هذه الحالة يتم التركيز على الجانب القانوني و على الحكم الراشد في التسيير، مع تخصيص نِسب معينة لمحاربة الفقر. مع هذا العديد من الاحتجاجات و محاولة الانقلاب، تَجعل دول إفريقيا النفطية، تعود بسرعة إلى إعادة توجيه عائدات النفط للقطاع العسكري من أجل الدفاع.[15]

نجد في الحالة الثالثة، الدول التي تفتح قطاع النفط للمنافسة، بعبارة أخرى تقوم الدولة بشراكة، مع الشركات المتعددة الجنسيات في استغلال البترول، مثال على ذلك دولة الكاميرون.

انتقلت بعض الدول في الحالة الرابعة و الأخيرة من نظام الامتيازات إلى عقود تقاسم الإنتاج، وهذا لكسر هيمنة الشركات الأجنبية في استغلال البترول. مثالا على ذلك كونغو برازافيل.[16]

يمكن ملاحظة في الأخير أنّ العديد من الدول الإفريقية تقوم بتطوير العلاقات بين الشركات البترولية و مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الخاتمة :

إن الموارد النفطية تساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي، من خلال ما توفره من مداخيل ضرورية لتمويل السلع و الخدمات، و تحفيز الطلب العمومي.

يؤدي الريع النفطي في القارة الإفريقية الى الحد من النمو الاقتصادي، من خلال تأثيره السلبي على الموارد البشرية، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في الرفع من الناتج الداخلي من خلال ما تتلقاه من تعليم و تكوين يسمح لها بالحصول على ناتج أكبر في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى من رأس المال.

يجب أن تقوم الدول النفطية الإفريقية، من أجل استغلال الموارد النفطية بخلق مناخ يشجع المبادرات و الأنشطة الإنتاجية، بل يجب تشجيعها حتى على حساب الأنشطة الريعية أو بالتنسيق معها، أي استغلال الموارد النفطية بشكل ذكي يضمن توظيفها في نشاطات ذات مردودية اقتصادية ،و ذلك بتبني سياسة مالية رشيدة قائمة على تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية في قطاعات الاقتصاد المنتج ،و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم أنها تمثل النواة الرئيسية للجهاز الانتاجي، بالإضافة إلى إعطاء أهمية كبرى لتكوين العنصر البشري المنتج باعتباره أساس تقدم و نمو الدول.

الهوامش:

[1] *Gilles Carbonnier, « Comment conjurer la malédiction des ressources naturelles ? », Annuaire suisse de politique de développement, Vol. 26, n°2 | 2007, mis en ligne le 19 juin 2009, Consulté le 01 mars 2018.*

[2] *Chevalier, Jean-Marie. « L'Afrique et le pétrole : entre malédiction des importations et des exportations », Afrique contemporaine, vol. 216, no. 4, 2005, pp. 57-64.*

[3]*Le Billon, P., Vines, A. &Malaquias, A. (2008). Au-delà du pétro-militarisme: La stratégie extérieure angolaise d'après-guerre. Politique africaine, 110,(2), 102-121. doi:10.3917/polaf.110.0102.*

[4]*Bresser-Pereira, L. (2009). 5. La « maladie hollandaise ». Dans L. Bresser-Pereira, Mondialisation et compétition: Pourquoi certains pays émergents réussissent et que d'autres non(pp. 125-154). Paris: La Découverte.*

[5] *Claude-Ernest KIAMBA, cours d'analyse des conflits, licence de science juridiques et politiques, université catholique d'Afrique centrale, 2008, p .29.*

[6]*Ibid., p. 26.*

[7] *Thérèse Félicitée Azeng, dépense militaires gouvernance et efficience économique : le cas de l'Afrique sub-saharienne, Mémoire de Diplôme d'Etudes Approfondies en science Economiques, Université Yaoundé, 2007, p.42.*

[8]*Ibid. p.43.*

[9] *Wullson Mvomo Ela, Petro stratégie et tensions dans le golfe de guinée : approche communautaire de règlement par la diplomatie parlementaire, projet de thèse, université Libreville, 2008, p.29.*
[10] *Thérèse Félicitée Azeng, Op.cit., p.42.*
[11] *Wullson Mvomo Ela, Op.cit, p.29.*
[12] *Etanislas NGODI, gestion des ressources pétrolières et développement en Afrique, disponible sur :http://codesria.org/links/confèrences/general_assembly 11/papers/etanislas_ngodi.pdf, consulté le 29 janvier 2017, 23h.*
[13] *Philippe moreau DEFARAGES, La gouvernance, Paris P.U.F, 2008, p.5.*
[14] Christine ROSELLINI, *la répartition de la rente pétrolière en Afrique centrale : enjeux et perspectives », in* Afrique contemporaine, *n°216, 2005.*
[15] *Benoit Massuyeau, Delphine Dorbeau-Flachier, Gouvernance pétrolière au Tchad : la loi de gestion des revenus pétroliers, in Afrique contemporaine, 2005, p.26.*
[16] *Ibid., p.27.*